

مولى وتبدل الواجبه الناطق واليه من غير البطن الاول والمعتمد على الانسحاب لان نطق الناطق هو  
تلم ببطن ويروح البطن الثاني على تركه البطن الاول لتبين عموم استحقاقهم لكل ما اخذوه بالبدن  
يخرج مما يجازل المدة الباقي من مدة الاجارة بعد الوفاة فاداه العلامة التوسيع وادرج الحاشية

بل لغوات شرط الواقف والموصى حينئذ  
فانه لم يثبت له الحق الامدة حياته وكذا لو  
اجره الناطق ولو حاكم البطن الثاني فان  
البطن الاول لا تنقل المنافع اليه وتخرج  
لا يستحق لنفسه على نفسه شيئا وكذا لو  
اجر من يعق مومته كمولدته ثم ماتت  
لاستحقاقه العتق قبل اجارته **ولا يبلغ**  
**بغير سن** اي باحلام او غيره كان اجره مدة  
لا يبلغ فيها بالسن فيبلغ فيها بعشره لان  
وليده بنى تصرفه على المصلحة فلزم فلو  
كانت المدة يبلغ فيها بالسن لم يصح الاجارة  
فيما بعد البلوغ بانه نعم ان يبلغ سنهم ماتت  
فيه وتبصر كما بما ذكر اسم معايريه **ولا يزايد**  
**الاجر** ولا يظهور طالب بها اي بالزيادة  
عليها ولو كانت اجارة وقف لجرها بالبطن

ابن تومر ولا  
نحوه اجارة  
والاظهار  
الانسحاب  
السن المستحق  
للعقود الاجرة  
على فرض عدم  
الانقضاء  
من حيث انتقال  
المنافع اليه على  
نفسه من حيث  
كونه ملكا يابصر  
كما يدركه  
السن المستحق  
لواجبه  
بسنه  
تومر  
بالسن  
لا يوجب

في وقتها كما لو باع مال مولى ثم مراد القيمة  
او ظهر طالب بالزيادة وهاتان ذكرتهما  
الاصل في كتاب الوقف وان صورهما  
باجارة الموقوف **ولا باعناك** **وتتبع** كما في  
وتتبعه البليغ بغير السن **ولا يرجع** على سنده  
عقده اليه **اجره** لما بعد العتق لانه تصرف فيه حالة  
الملك فاشبهه بالتوزيع امته واستقر  
مهرها بالدخول ثم اعتمها لا يرجع عليه  
بشيء وخرج باعتاقه عتقه كان عتق  
مولى منه عتقوا عتقه بصفة ثم اجره فوجدت الصفة  
فيها مؤثرا وبغيره **تفسخ** الاجارة لاستحقاقه العتق  
قبلها **والاخبار** لاخذ في هذه المنفقات  
لان ما ذكر فيها لا يؤثر في المنفعة ولان  
بسنه وانما المقتنع ان ثمان المكري في اجارة ذممة  
تومر وتجار ولم يخلص وفاراحتع وارثه من الابقاء

King Saud University